

قياس أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة 1996-2011

أ. جلال شيخ العيد*

د. عيسى بهدي**

جامعة قاصدي مرياح، ورقلة - الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملخص: نحاول في هذا المقال تقديم معالجة قياسية للعلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية، للفترة الممتدة بين سنتي 1996 و 2011، وسنعمد على التحليل الوصفي وتقدير نموذج يربط متغير البطالة مع الناتج المحلي الإجمالي في كل من الأراضي الفلسطينية عامة، وفي الضفة الغربية، وقطاع غزة كل على حده. ونهدف إلى معرفة مدى تحقق قانون OKUN في الواقع الاقتصادي الفلسطيني مستعيناً ببعض المؤشرات الإحصائية، وقد توصلنا إلى سلوك دالة البطالة في الضفة الغربية يختلف عن سلوك دالة البطالة في قطاع غزة، وجود علاقة عكسية بين معدل التغير في معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، والتغير في معدل البطالة في الاقتصاد الفلسطيني ولكن بمعدلات مختلفة عن الاقتصاد الأمريكي، ترتبط الأوضاع الاقتصادية الفلسطينية بالاحتلال الإسرائيلي أكثر من ارتباطه بالسياسات الاقتصادية الفلسطينية، اعتماد السلطة الوطنية الفلسطينية على المساعدات والمنح الخارجية كمصدر رئيسي في موازنتها العامة، ولتخفيض معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية يتطلب توفير البيئة الملائمة، والآليات الناجعة لكي يتم رسم السياسات الاقتصادية الفلسطينية على أساس وحدة اقتصادية متكاملة رغم أن المنطقتين منفصلتان جغرافياً.

الكلمات الدالة: بطالة، نمو، أراضي فلسطينية، ناتج محلي إجمالي، سوق العمل، توظيف.

Abstract: This article presents a quantitative study of the relationship between the economic growth and the rates of unemployment in the Palestinian territories, from 1996 until 2011, using a descriptive analysis, and assessing a model which relates the unemployment with GDP of the Palestinian territories in general and in west bank and Gaza strip severally. The aim of the article is to find out the extent to which the *Okun's law* in the Palestinian economy with the assistance of some statistical indicators. We find that the behavior of the unemployment function in West Bank is different than in Gaza Strip; There is an inverse relationship between the rate of change in the growth rate of GDP and the change of the rate of unemployment in the Palestinian territories but differently than in USA economy; The Palestinian economic conditions are linked to the Israeli occupation more than its association with Palestinian economic policy; The Palestinian National Authority depends on foreign aid and grants as the main source of its public budget. Reducing the rates of unemployment in the Palestinian territories requires providing an appropriate environment and must be an effective mechanisms for the Palestinian economic policy-making on the basis of an integrated economic unit, although geographically separate regions (West Bank, Gaza Strip).

Keywords: Unemployment, growth, Palestinian territories, Gross Domestic Product (GDP), labor market, employment.

تمهيد: تعتبر البطالة إحدى المعضلات الجوهرية التي تواجه غالبية دول العالم المختلفة باختلاف أنظمتها الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية. وكذلك تختلف باختلاف مستويات تقدمها أو تخلفها التكنولوجي. إذ تمثل البطالة الخطر الحقيقي في الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية، وقطاع غزة) من حيث إهدار قيمة العنصر البشري باعتباره أهم روافد العملية التنموية الاقتصادية؛ لكون نقشها يؤدي إلى فقدان في الإنتاجية، وتباطؤ في عملية النمو الاقتصادي. والدخول في حلقة الفقر المفرغة. كما يهدد النسيج الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية.

تراجع النمو الاقتصادي المتذبذب أصلاً؛ بسبب استمرار الحصار، والإغلاق الاقتصادي المفروض على الأراضي الفلسطينية عامة، وقطاع غزة خاصة منذ انطلاقة انتفاضة الأقصى في الربع الأخير من عام 2000م. وتناقصت معدلات النمو الاقتصادي بمعدلات متزايدة بعد حدوث الانقسام الفلسطيني في منتصف عام 2007م، وزادت الأمور تعقيداً بعد شن قوات الاحتلال الإسرائيلي حربه على قطاع غزة في أواخر عام 2008م، وبداية عام 2009م التي استمرت لمدة (23) يوماً، ودمرت ما تبقى من البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني تحت ذرائع أمنية. مما أضاف أعداد أخرى من العمالة الفلسطينية إلى صفوف البطالة لفقدانهم وظائفهم. والهدف من البحث هو معرفة الأثر المتبادل ما بين معدلات النمو الاقتصادي، ومعدلات البطالة؛ لفهم آلية التأثير على تخفيض معدلات البطالة إلى أدنى مستوى لها في الاقتصاد الفلسطيني الوليد والمنهك بالتبعية الاقتصادية الإسرائيلية.

* jalal.sallam@hotmail.com

** baheddi.ai@univ-ouargla.dz

السؤال المطروح : ما مدى الترابط الفعلي بين معدلات النمو الاقتصادي، ومعدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية حسب مفهوم OKUN ؟
وللإجابة على هذا السؤال يمكن معالجة الموضوع في النقاط التالية :

- تحليل عبء البطالة في الأراضي الفلسطينية؛
- التحليل القياسي وقانون OKUN؛
- اثر النمو الاقتصادي على البطالة في الأراضي الفلسطينية.

أولاً : تحليل عبء البطالة في الأراضي الفلسطينية :

تعتبر البطالة معضلة رئيسية إذ تفتت، وتعمقت في مجتمع ما ؛ لكونها تمثل إهداراً لقدرات وإمكانات القوى العاملة الذين تقع على عاتقها أعباء التنمية الاقتصادية. وحرمان الاقتصاد الوطني من المساهمات الإنتاجية القيمة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وقبل التطرق إلى تحليل عبء البطالة في الأراضي الفلسطينية لابد من التعرف على مفهوم البطالة.

1.1 مفهوم البطالة : إذ عُرِفَتْ بأنها "وجود قوة بشرية قادرة على العمل، ترغب في العمل تبحث عنه، ولم تجده".¹ كما عُرِفَتْ بأنها "حالة من عدم توافر عمل للراغبين والقادرين والمؤهلين للقيام بعمل معين"²، كما عُرِفَ العاطل عن العمل بأنه "كل شخص قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى"³. فيما عُرِفَتْ البطالة وفق مفاييس، ومعايير منظمة العمل الدولية (OLI) : " جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (15 فأكثر)، ولم يعملوا أبداً خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه بإحدى الوسائل المتاحة "⁴ كما ضببت الشروط الاقتصادية للبطالة في النقاط التالية :

1. عدم وجود فرصة عمل.
2. الرغبة في العمل.
3. القدرة على العمل : ويستثنى منهم ذوي العاهات الجسدية، والعقلية لمن هم في سن العمل.
4. البحث عن فرصة العمل بالوسائل المتاحة⁵.

بناء على ما تقدم يمكن تعريف البطالة : " جميع الأفراد الذين تتراوح أعمارهم ما بين (18-60) عاماً لديهم القدرة على العمل، والرغبة في العمل، لكنهم لم يجدوا فرصة عمل". حيث يمثل سن (18) عاماً الحد الأدنى لدخول سوق العمل كونه أنهى مرحلة التعليم الأساسي، وهي مرحلة الأعداد، والتأهيل، والتدريب. أما سن (60) عام فيمثل الحد الأعلى لدخول سوق العمل أي سن التقاعد للشخص العامل.

2.1 تحليل البطالة حسب الجنس، والمنطقة الجغرافية : تعتبر البطالة من المشاكل الجسيمة التي يعاني منها العمال الفلسطينيون القاطنين في الأراضي الفلسطينية ؛ لكون ظروفها مرتبطة باعتبارات اقتصادية مزوجة بظروف سياسية، وأخرى أمنية. إذ نلاحظ حسب جدول (1) ارتفاع معدلات البطالة لدى الذكور أكثر من الإناث في الضفة الغربية، إذ بلغت معدلاتها (18.9%) لدى الذكور، في حين بلغت معدلات البطالة لدى الإناث (15.9%) ؛ يفسر ذلك لكون المرأة تتمتع بثقافة عالية، فالتحقت بتخصصات مختلفة تتناسب نوعاً ما مع احتياجات سوق العمل الفلسطيني. مما فتح لديها خيارات متعددة للالتحاق بسوق العمل. إما في قطاع غزة فنلاحظ النقص تماماً، حيث بلغت معدلات البطالة لدى الإناث (32%)، في حين لا تتجاوز لدى الذكور (28.5%) ؛ يفسر ذلك أن التخصصات الأكاديمية التي تقبل عليها الإناث في قطاع غزة لا تتوافق غالباً ومتطلبات سوق العمل، كما أن الذكور اتجهوا للهجرة إلى الخارج، مع ارتفاع معدلات الوفيات من الذكور لكثرة الحروب الإسرائيلية على قطاع غزة، وكذا تزايد الاعتقالات في صفوف الذكور أكثر من الإناث. وقد انعكست معدلات البطالة على الجنسين معاً. إذ بلغت المعدلات في قطاع غزة (30.8%) كمتوسط لفترة الدراسة، أي بزيادة مقدارها (11.7%) عن الضفة الغربية ؛ يرجع ذلك إلى خصوصية قطاع غزة من حيث الكثافة السكانية المتذبذبة، الحصار والأغلاق العشوائي لتقييد حرية انتقال السلع والمواد الخام والأفراد، الأثار المترتبة على الانقسام الفلسطيني من انخفاض حجم الاستثمارات الخاصة، وتوقف عملية إعادة أعمار قطاع غزة بعد الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في نهاية عام (2008) وحتى بداية عام (2009).

3.1 تحليل البطالة حسب الجنس، والمستوى التعليمي : يعتبر المستوى التعليمي مؤشر حقيقي للتنمية الاقتصادية كونه أحد روافد استغلال العنصر البشري الاستغلال الأمثل لتنمية قدراته، وإبراز إبداعاته، وصقل شخصيته ؛ بهدف زيادة إنتاجيته. وأظهرت البيانات الواردة في جدول (2) إلى وجود علاقة طردية ما بين معدلات البطالة، والمستويات التعليمية لدى الإناث، حيث نجد ارتفاع معدلات البطالة لدى الإناث من ذوات المستويات التعليمية الأعلى، فبلغت (75.4) كمتوسط عام للفترة (2011/1996) مقارنة مع المستويات التعليمية الأخرى. يعود ذلك إلى عدم موازنة أغلبية التخصصات التي تنتج إليها الفتاة الفلسطينية واحتياجات، ومتطلبات سوق العمل الفلسطيني ؛ مما حد من قدرة سوق العمل الفلسطيني من توفير فرص عمل للفتيات الفلسطينيات. بينما ترتفع معدلات البطالة لدى الذكور من حملة الثانوية العامة. إذ بلغت (34.4%) كمتوسط عام للفترة (2011/1996) مقارنة مع المستويات التعليمية الأخرى؛ يعزى ذلك إلى

توافر العديد من خيارات فرص العمل للذكور في سوق العمل الفلسطيني مقارنة بالخيارات المتوفرة من فرص العمل للفئة التعليمية الأعلى سواء من حيث نمط الأعمال التي يؤدونها، أم من حيث معدلات الأجور.

4.1. تحليل البطالة حسب النشاط الاقتصادي : تشير المعطيات الواردة في جدول (3) الى تذبذب معدلات البطالة في الأنشطة الاقتصادية الفلسطينية من نشاط اقتصادي الى اخر، ومن عام الى اخر، وسيتم سرد كل منهما على حده على النحو التالي :

1.4.1. نشاط البناء والإنشاءات : ارتفعت وتيرة معدلات البطالة للعاملين في نشاط البناء والإنشاءات سابقاً مقارنة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى. إذ بلغت (30.5%) كمتوسط عام للفترة (2011/1996) في الأراضي الفلسطينية. موزعة ما بين (30.9%) في الضفة الغربية، وبمعدل (29.5%) في قطاع غزة. يعزى ذلك إلى ارتفاع وتيرة حجم الطلب على المباني، والمسكن مع نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية؛ نتيجة تدفق الفلسطينيين القاطنون في الخارج إلى الأراضي الفلسطينية عبر تصاريح جمع الشمل، أو تصاريح زيارة للأقارب، أو موظفي قوات الأمن الفلسطينية مع أسرهم وفق اتفاقية أوسلو عام 1994، إلى جانب النمو السكاني الطبيعي، بالإضافة إلى ازدياد إقبال المستثمرين على القيام باستثمارات جديدة، أو توسيع استثماراتهم القائمة للاستفادة من المزايا التي توافرت من التشريعات الفلسطينية الخاصة بالاستثمار. إلا أن حجم الطلب على المباني، والمسكن تقلص بشكل كبير مع اندلاع انتفاضة الأقصى في الربع الأخير من عام 2000؛ لقيام قوات الاحتلال الإسرائيلي بفرض قيود على انتقال مواد البناء المختلفة إلى الأراضي الفلسطينية.

2.4.1. نشاط الزراعة والصيد : ارتفعت معدلات البطالة لدى العاملين سابقاً في نشاط الزراعة في الضفة الغربية بمعدل (26.2%)، فيما انخفضت تلك النسبة إلى أقل من النصف في قطاع غزة. يعزى ذلك إلى استيلاء ومصادرة قوات الاحتلال الإسرائيلي لأجزاء كبيرة من الأراضي الزراعية الفلسطينية في الضفة الغربية، وضمان سيطرته تحت ذريعة بناء الجدار العازل، بالإضافة إلى سيطرة المستوطنون على أراضي زراعية أخرى، واستنزافهم للموارد المائية من الضفة الغربية، إلى جانب ضعف خدمات التسويق الدولي للمحاصيل الزراعية. أما في قطاع غزة فقد انخفضت معدلات البطالة لدى العاطلين سابقاً في نفس نشاط الزراعة لتصل إلى (11.3%). يعزى ذلك إلى انتشار الحيازات الزراعية الصغيرة، وغالبية العاملين في القطاع الزراعي الفلسطيني هم من أفراد الأسرة. كما أن قوات الاحتلال الإسرائيلي تعيق عمل الصيادين من قطاع غزة بالصيد في البحر المتوسط بالملاحقة أحياناً واعتقالهم أو بالقتل، وفرضت عليهم الصيد في حدود (3) أميال بحرية بعكس ما حدده القانون الدولي بحدود (20) ميل بحري⁶.

3.4.1. نشاط الخدمات : ارتفعت معدلات البطالة لدى العاملين سابقاً في نشاط الخدمات في قطاع غزة حيث بلغت (27.5%). يعزى ذلك إلى تقلص القدرة الاستيعابية للعمالة الفلسطينية في المشاريع المختلفة نتيجة الركود الاقتصادي الذي واكب انتفاضة الأقصى، كما أن مهارات وقدرات العاطلين عن العمل فيه سابقاً ضعيفة لا تتناسب ومتطلبات سوق العمل في باقي الأنشطة. فيما وصلت تلك المعدلات لتصل إلى (17.4%) في الضفة الغربية؛ يعزى ذلك لتوسع الاستثمار الخاص في الضفة الغربية رغم محدودية حجمه في قطاع غزة.

4.4.1. نشاط الصناعة : تدنت معدلات البطالة لدى العاملين سابقاً في نشاط الصناعة في الضفة الغربية، حيث بلغت (11.1%)؛ يعزى ذلك إلى صغر حجم الوحدات والمشاريع الصناعية، ومحدودية قدرتها الاستيعابية، بينما نجد معدلات البطالة مرتفعة لدى العاملين سابقاً في قطاع غزة حيث بلغت (14.8%) بمعدل (3.7%)؛ يعود ذلك إلى تدمير سلطات الاحتلال الإسرائيلي للمنطقة الصناعية في بيت حانون بعد اندلاع انتفاضة الأقصى، وتسريح العمال جميعهم، فيما قيدت حرية إدخال المواد الخام إلى قطاع غزة مما رفع أسعارها، وتحول أرباب الصناعة في قطاع غزة إلى تجار لاستيراد السلع الصناعية الأجنبية، وتسويقها في السوق المحلي.

5.4.1. الأنشطة الأخرى : تعتبر معدلات البطالة للعاملين سابقاً في الأنشطة الأخرى ليست أفضل حالاً من الأنشطة السلفة الذكر، حيث ارتفعت معدلاتها في قطاع غزة لتصل إلى (16.9%)، أي بزيادة طفيفة مقدارها (2.5%) فقط عن معدلات البطالة لدى العاملين سابقاً في الضفة الغربية؛ يعزى ذلك إلى أن الأنشطة الأخرى تحتاج إلى تطوير قدرات الفرد العامل، وتنمية مهاراته بما يواكب التطور التكنولوجي المستمر ثم الالتحاق بسوق العمل في الأنشطة الأخرى مرة أخرى. إضافة إلى ضعف الاستثمارات بشقيه العام والخاص في تلك الأنشطة بعد الانقسام الفلسطيني من جهة، وعدم إدخال سلطات الاحتلال الإسرائيلي للمواد الخام، والأجهزة المستخدمة لتكنولوجيا المعلومات الحديثة إلا في أضيق الحدود بسبب الحصار على الأراضي الفلسطينية عامة، وعلى قطاع غزة خاصة.

5.1. تحليل البطالة حسب الجنس، والفئة العمرية : تشير البيانات الواردة في الجدول (4) إلى ارتفاع معدلات بطالة الشباب من ذوي الفئة العمرية (15-24) سنة، حيث بلغت (39.7%) لدى الإناث، و(36.2%) لدى الذكور، أي بمعدل (36.6%) للجنسين معاً كمتوسط عام للفترة (2011/1996). يعزى ذلك إلى خروج الكثير من الشباب من الجنسين إلى سوق العمل مبكراً لأسباب مختلفة فالذكور يتجهون إلى سوق العمل لإعالة أسرهم لفقدان معيولهم أما نتيجة

الاستشهاد، أو الاعتقال، أو الإعاقة، أو الوفاة الطبيعية، أما الفتاة غالباً تتجه إما للزواج المبكر أو لاستكمال مشوارها التعليمي الأكاديمي. أما معدلات العاطلين عن العمل من ذوي الفئة العمرية (25-34) سنة، حيث بلغت (42.5%) لدى الإناث كمتوسط عام للفترة (2011/1996)؛ يعزى ذلك إلى أن الفتاة غالباً تتجه إما للزواج المبكر، أو مواصلة تعليمها الأكاديمي، ومن ثم لا تجد فرص عمل أو قلة الوعي الثقافي للخروج إلى العمل، أو وجود فرص عمل محددة تناسب مع قدرات ومهارات الإناث؛ مما يزيد من معدلات البطالة لديهن في تلك الفئة العمرية. فيما معدلات البطالة لدى الذكور فنجدتها منخفضة لدى الفئة العمرية حيث بلغت (31.3%)؛ يعود ذلك إلى قدرة الذكور للالتحاق بسوق العمل حتى وإن كانت لا تتناسب مع مؤهلاتهم، وقدراتهم، ومهاراتهم أكثر من قدرة الإناث للالتحاق بسوق العمل من جهة، ومن جهة أخرى استمرار عمليات القتل والاعتقالات، والاعتقال في صفوف الذكور أكثر من الإناث. أما معدلات البطالة لدى الفئة العمرية (35 إلى 55 عام فما فوق) معاً لدى الذكور فقد بلغت (32.5%)، فيما تناقصت تلك المعدلات لدى الفئة العمرية نفسها لدى الإناث لتصل إلى (17.8%). يرجع ذلك إلى ارتفاع الخبرات المتراكمة لدى الأفراد كلما ازدادت أعمارهم، ومن ثم تزداد احتمالية الثبات والاستقرار في الوظائف، ونجد أن الإناث أكثر ثباتاً واستقراراً من الذكور في وظائفهم، وبالإضافة إلى تدمير المشاريع الصناعية، وتجريف الأراضي الزراعية، وتدمير المنشآت الخدمية، مما يؤدي إلى تسريح العمال من وظائفهم، وارتفاع معدلات البطالة لديها والغالبية العظمى من الذكور، إضافة إلى أن تلك الفئة غالباً ما تكون أكثر عرضة للأمراض من الفئات العمرية الأخرى.

ثانياً : التحليل القياسي نموذج OKUN

تستجيب البطالة عادة للنمو الاقتصادي، وقد اكتشف الباحث الأمريكي ARTHUR OKUN في 1962م وجود علاقة عكسية ما بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ومعدل البطالة (Unemployment Rate) عندما استخدم بيانات ربع سنوية للاقتصاد الأمريكي خلال الفترة (1957-1947). وتوصل إلى أن انخفاض في معدل الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (3%)، سيؤدي إلى زيادة بنسبة (1%) في معدل البطالة، مع ثبات العوامل الأخرى. وارجع OKUN ذلك إلى حالة من التباطؤ للنمو الاقتصادي؛ نظراً لقلة رغبة الشركات في استثمار أموالها في شراء المعدات الجديدة أثناء فترات التصنيع التي تمثل العمر الافتراضي للمصانع الحالية، كما يؤدي انخفاض مستوى صافي الاستثمار إلى إضافة أقل لرأس المال، ومن ثم تناقص نمو القدرة الإنتاجية. وبمرور الوقت يفقد العاطلون دورياً ما لديهم من مهارات، وشعور بالاعتزاز بالنفس، كما يفقدون إلى وجود دافع أو حافز كاف، مما يترتب على ذلك الإضرار بقدرتهم الإنتاجية التي غالباً يستحيل اعادةها حتى لو تمكنوا من العنور على وظيفة جديدة.⁷

يقاس معدل النمو الاقتصادي، ومدى أثره على البطالة حسب قانون OKUN بالعلاقة التالية⁸ :

$$\Delta U_t = \beta_0 - \beta_1 \Delta Y_t + e_t \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن :

ΔU_t : التغير في نسبة البطالة. ΔY_t : معدل النمو الاقتصادي. β_0 : الحد الثابت، β_1 : المرونة بين النمو الاقتصادي والبطالة. e_t : نسبة الخطأ.

يصف نموذج OKUN العلاقة الخطية ما بين معدل التغير في البطالة، ومعدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي. حيث أنه يربط بين سوق الإنتاج، وسوق العمل. لذا فالقانون تقريبي لعوامل أخرى غير العمل مثل الإنتاجية والاجور الحقيقية وغيرهما. وتختلف نتائج الدراسات المطبقة على القانون حسب الفترة الزمنية، والبيئة الاقتصادية للدولة. وهذا يجعلنا نتساءل لماذا يتغير الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بسرعة أكبر من التغير في البطالة في عكس الاتجاه؟ ربما تتجلى الإجابة في النقاط التالية⁹ :

- انخفاض في أثر المضاعف الناتج عن تداول الاموال من قبل العمال.
- توقف بعض العاطلين عن العمل عن البحث عن فرص عمل، لذا يتم شطبهم من قوائم وسجلات البطالة لسنوات قادمة.
- بعض العمال يعملون بنظام العمل الجزئي.
- قد تتناقص إنتاجية العمل، ربما لرغبة ارباب العمل في الاحتفاظ بحجم عمالة اكثر مما يحتاجونه. كما يحدث في القطاع العام، مما ينتج عنه بطالة مقنعة.

ثالثاً : تقدير نموذج OKUN للاقتصاد الفلسطيني

1.3 التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة : نقوم في هذه الفقرة وبلاستعانة بالأشكال البيانية (1،2،3) الموضحة لتطور قيم متغيرات الدراسة من الجدول (5)، وقيم بعض المؤشرات الإحصائية المحسوبة، وضع تعليق إحصائي يمكننا من استخلاص بعض النتائج التي تفيد في فهم السلوك العام لهذه المتغيرات¹⁰.

حيث :

المتغير المستقل

المتغير التابع

y_1 : معدل نمو البطالة في الضفة الغربية
 y_2 : معدل نمو البطالة في قطاع غزة
 y_3 : معدل نمو البطالة في الأراضي الفلسطينية
 x_1 : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية
 x_2 : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة
 x_3 : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية

- تطور النسبة المئوية لمعدل النمو السنوي للبطالة في الضفة الغربية (Y_1): تبين أن معدل النمو السنوي للبطالة في الضفة الغربية يتراوح بين أقل قيمة -29.73% محققة سنة 1998 وأعلى قيمة 73.21% محققة سنة 2001 وهي تتردد في مدى يصل إلى 102.94% بمتوسط حسابي بلغ 8.49% وبتباين معياري 26.24% أي بمعامل اختلاف قدره 309.12%. كما يتبين من نتائج مصفوفة الارتباطات أن ارتباط هذه المتغيرة مع متغيرات الدراسة دال إحصائياً عند مستوى معنوية (1%) باستثناء المتغير (y_2) فإنه غير دال إحصائياً مع المتغير (y_1) إلا أنه مرتبط عكسياً معه كالمتغيرين (y_3) و(x_1)، فيما ارتبط طردياً مع المتغيرين (x_2) و(x_3).

- تطور النسبة المئوية لمعدل النمو السنوي للبطالة في قطاع غزة (y_2): تبين أن النسبة المئوية لمعدل النمو السنوي للبطالة في قطاع غزة تتراوح بين أقل قيمة -15.94% محققة سنة 2006 وأعلى قيمة 25.72% محققة سنة 2003 وهي تتردد في مدى يصل إلى 41.66% بمتوسط حسابي بلغ 3.35% وبتباين معياري 12.65% أي بمعامل اختلاف قدره 377.66%. كما يتبين من نتائج مصفوفة الارتباطات أن ارتباط هذه المتغيرة مع (y_3) عند مستوى معنوية (1%) و مع (x_2) عند مستوى معنوية (5%)، لذا فإن (y_2) دال إحصائياً فيهما، أما مع باقي المتغيرات فإن (y_2) غير مرتبط بهن، وغير دال إحصائياً فيهن. إلا أنه يرتبط عكسياً مع المتغيرات (y_1) و(x_2) و(x_3). بينما مرتبط طردياً مع المتغيرين (y_3) و(x_1).

- تطور النسبة المئوية لمعدل النمو السنوي للبطالة في الأراضي الفلسطينية (y_3): تبين أن النسبة المئوية لمعدل النمو السنوي للبطالة في الأراضي الفلسطينية تتراوح بين أقل قيمة -13.31% محققة سنة 2002 وأعلى قيمة 14.87% محققة سنة 2003 وهي تتردد في مدى يصل إلى 28.18% بمتوسط حسابي بلغ 4.64% وبتباين معياري 8.57% أي بمعامل اختلاف قدره 184.66%. كما يتبين من نتائج مصفوفة الارتباطات ارتباط المتغير مع المتغيرات (y_1)، (y_2)، (x_1)، (x_2)، (x_3) عند مستوى معنوية (1%)، فيما ارتبط مع المتغير (x_2) عند مستوى معنوية (5%). لذا فهو دال إحصائياً مع كافة المتغيرات. إلا أنه مرتبط عكسياً مع المتغيرات (y_1) و(x_2) و(x_3). بينما مرتبط طردياً مع المتغيرين (y_2) و(x_1).

- تطور النسبة المئوية لمعدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية (x_1): تبين أن النسبة المئوية لمعدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية للمتغير (x_1) تتراوح بين أقل قيمة -13.97% محققة سنة 2002 وأعلى قيمة 16.13% محققة سنة 2004 وهي تتردد في مدى يصل إلى 30.09% بمتوسط حسابي بلغ 5.44% وبتباين معياري 9.17% أي بمعامل اختلاف قدره 168.62%. كما يتبين من نتائج مصفوفة الارتباطات أن ارتباط هذه المتغيرة مع المتغيرات (x_1) و(x_3) و(y_3) عند مستوى (1%)، وتعتبر دالة إحصائياً في تلك المتغيرات. بينما لا ترتبط مع المتغيرين (x_2) و(y_2) إطلاقاً، لذا فهو غير دال إحصائياً فيهن. إلا أننا نجد وجود علاقة عكسية ما بين المتغير (x_1) والمتغيرات (x_2) و(x_3) و(y_1)، فيما ارتبط موجباً للمتغيرين (y_2) و(y_3).

- تطور النسبة المئوية لمعدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة (x_2): تبين أن النسبة المئوية لمعدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة (x_2) تتراوح بين أقل قيمة -15.94% محققة سنة 1998 وأعلى قيمة 25.72% محققة سنة 2001 وهي تتردد في مدى يصل إلى 41.66% بمتوسط حسابي بلغ 3.35% وبتباين معياري 12.65% أي بمعامل اختلاف قدره 377.66%. كما يتبين من نتائج مصفوفة الارتباطات أن ارتباط هذه المتغيرة مع المتغيرين (x_3) و(y_1) عند مستوى (1%)، وتعتبر دالة إحصائياً في تلك المتغيرات، وترتبط مع المتغيرين (y_2) و(y_3) عند مستوى معنوية (5%) وتعتبر دالة إحصائياً. بينما لا ترتبط مع (x_1) إطلاقاً، لذا فهو غير دال إحصائياً فيها. إلا أننا نجد وجود علاقة عكسية ما بين المتغير (x_2) والمتغيرات (x_1) و(x_3) و(y_2) و(y_3). فيما ارتبط موجباً مع المتغيرين (y_1) و(x_3).

- تطور النسبة المئوية لمعدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية (x_3): تبين أن النسبة المئوية لمعدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية (x_3) تتراوح بين أقل قيمة -13.31% محققة سنة 1998 وأعلى قيمة 14.87% محققة سنة 2001 وهي تتردد في مدى يصل إلى 28.18% بمتوسط حسابي بلغ 4.64% وبتباين معياري 8.57% أي بمعامل اختلاف قدره 184.66%. كما يتبين من نتائج مصفوفة الارتباطات أن ارتباط هذه المتغيرة مع المتغيرات (y_3) و(x_1) و(x_2) و(y_1) عند مستوى (1%)، وتعتبر دالة إحصائياً في تلك المتغيرات، بينما لا ترتبط مع (y_2) إطلاقاً، لذا فهو غير دال إحصائياً فيها. إلا أننا نجد وجود علاقة عكسية ما بين المتغير (x_3) والمتغيرات (x_1) و(x_2) و(y_2) و(y_3). وارتبط موجباً مع المتغيرين (y_1) و(x_2).

2.3. تقدير نموذج Okun لمناطق الضفة الغربية : نتائج التقدير مبينة في الجدول (8)، ويأخذ نموذج الانحدار المقدر الصيغة التالية :

$$Y_1 = 19.682 - 2.057 X_1$$

النموذج مقبول اقتصادياً، حيث إشارة معامل الانحدار سالبة $-2.057 \frac{dY_1}{dX_1}$. إضافة إلى أن القدرة التفسيرية للنموذج تعتبر متوسطة بالنظر إلى قيمة معامل التحديد المعدل. أما من حيث الشروط الرياضية، فإن نموذج المقدر يملك المعنوية الكلية بالنظر إلى قيمة الاحتمال المرفقة بقيمة إحصاءة فيشر المحسوبة؛ والمعنوية الجزئية بالنظر إلى الاحتمال المرفق بإحصاءة ستودنت. بالنسبة لفرضية الارتباط الذاتي بين الأخطاء، وبناء على القيم المتعلقة باختبار Durbin-Watson (dw) التالية¹¹ :

$$dL = 1.10 ; dU = 1.37 ; \alpha = 0.05 ; n = 16 ; k = 1$$

وعلى أساس أن :

$$dU = 1.37 < dw = 1.83 < 2$$

وعليه نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء. في حين كانت نتيجة اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا محققة الجدول (11). مع قبول فرضية تجانس تباين الأخطاء (الجدول (13)).
السؤال : هل يوجد أثر متبادل بين X_1 و Y_1 ؟ بيّن إختبار السببية لـ **Granger** عدم وجود هذا الأثر عند الفجوتين الأولى بتباطؤ عام واحد بين معدلات نمو البطالة، ومعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي ؛ يرجع ذلك الى وجود متغيرات اخرى تسبب في معدلات نمو البطالة ، ولكن نرفض فرض العدم في حالة الفجوة الثانية بتباطؤ عامين ونقبل أن $Y_t = f(X_{t-2})$ حيث توجد علاقة سببية احادية الاتجاه تسير من معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الى معدلات نمو البطالة.

3.3. تقدير نموذج Okun لمناطق غزة : نتائج التقدير مبينة في الجدول (9)، ويأخذ نموذج الانحدار المقدر الصيغة التالية :

$$Y_2 = 5.526 - 0.310 X_2$$

النموذج مقبول اقتصادياً، حيث إشارة معامل الانحدار سالبة $-0.310 \frac{dY_2}{dX_2}$. إضافة إلى أن القدرة التفسيرية للنموذج تعتبر أقل من المتوسطة بالنظر إلى قيمة معامل التحديد المعدل. أما من حيث الشروط الرياضية، فإن نموذج المقدر يملك المعنوية الكلية بالنظر إلى قيمة الاحتمال المرفقة بقيمة إحصاءة فيشر المحسوبة ؛ والمعنوية الجزئية بالنظر إلى الاحتمال المرفق بإحصاءة ستودنت المحسوبة للمتغير المستقل (X_2)، إلا أنه لا يمكن اعتبار الحد الثابت غير مساو للصفر. بالنسبة لفرضية الارتباط الذاتي بين الأخطاء وعلى أساس أن :

$$dU = 1.37 < dw = 1.94 < 2$$

وعليه نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء. في حين كانت نتيجة اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا محققة الجدول (11). مع قبول فرضية تجانس تباين الأخطاء (الجدول (13)).
السؤال : هل يوجد أثر متبادل بين X_2 و Y_2 ؟ بين إختبار السببية لـ **Granger** عدم وجود هذا الأثر عند الفجوتين الأولى بتباطؤ عام واحد والثانية بتباطؤ عامين بين معدلات نمو البطالة ، ومعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي ؛ يرجع ذلك الى وجود متغيرات اخرى تسبب في معدلات نمو البطالة ، الجدول (12).

4.3. تقدير نموذج Okun للأراضي الفلسطينية : نتائج التقدير مبينة في الجدول (10)، ويأخذ نموذج الانحدار المقدر الصيغة التالية :

$$Y_3 = 6.541 - 0.252 X_3$$

النموذج مقبول اقتصادياً، حيث إشارة معامل الانحدار سالبة $-0.252 \frac{dY_3}{dX_3}$. إضافة إلى أن القدرة التفسيرية للنموذج تعتبر متوسطة بالنظر إلى قيمة معامل التحديد المعدل. أما من حيث الشروط الرياضية، فإن نموذج المقدر يملك المعنوية الكلية بالنظر إلى قيمة الاحتمال المرفقة بقيمة إحصاءة فيشر المحسوبة؛ والمعنوية الجزئية بالنظر إلى الاحتمال المرفق بإحصاءة ستودنت. بالنسبة لفرضية الارتباط الذاتي بين الأخطاء وعلى أساس أن :

$$2 < dw = 2.123 < 4 - du = 2.63$$

وعليه نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء. في حين كانت نتيجة اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا محققة الجدول (11). مع عدم قبول فرضية تجانس تباين الأخطاء (الجدول (13)).

السؤال : هل يوجد أثر متبادل بين Y_3 و X_3 ؟ بين إختبار السببية لـ Granger عدم وجود هذا الأثر عند الفجوتين الأولى بتباطؤ عام واحد والثانية بتباطؤ عامين بين معدلات نمو البطالة ، ومعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي ؛ يرجع ذلك الى وجود متغيرات اخرى تسبب في معدلات نمو البطالة، الجدول (12).

رابعا : مناقشة النتائج

يعتبر النموذج المستخدم في الدراسة قياسي ذو طابع تقديري لهذا تم ادراج المتغير العشوائي كونه ينوب عن المتغيرات المستقلة غير الموجودة في النموذج ؛ لصعوبة قياسها.و من نتائج التحليل القياسي يتجلى ما يلي :

– سلوك دالة البطالة في الضفة الغربية يختلف عن سلوك دالة البطالة في قطاع غزة، اذ يرتفع الناتج المحلي الاجمالي في الضفة الغربية، وقطاع غزة ولكن بوتيرة مختلفة في كل منهما الا ان معدلات نمو البطالة ترتفع بمعدلات متزايدة مع انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي بمعدلات متناقصة في الأراضي الفلسطينية عامة، وفي الضفة الغربية، وقطاع غزة كل على حده في فترة 2000 وحتى 2003 وهي فترة بداية اندلاع انتفاضة الأقصى، وما ترتب عليه من اجراءات من قبل الاحتلال الاسرائيلي ثم ما لبثت تلك المعدلات للمتغيرين بالتذبذب من عام لآخر تحكمه ظروف اقتصادية، سياسية، واجراءات احتلالية ادت الى ارتفاع معدلات البطالة في ظل انخفاض الناتج المحلي الاجمالي لذا كان تأثير وتيرة ارتفاع النمو الاقتصادي مرتبطة عكسياً بمعدلات البطالة في الضفة الغربية، وقطاع غزة، وبالتالي في الأراضي الفلسطينية عامة. الا ان الارتباط العكسي ليس طبيعياً كما في الاقتصاديات العالمية المختلفة بل ناتج عن ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي الناجمة عن المساعدات والمنح الاجنبية، وليس ناتجة عن انتاجية حقيقية. رغم احلال عنصر راس المال محل عنصر العمل في العملية الانتاجية في بعض الاحيان. لذا لا يمكن اعتبار منطقة الضفة الغربية، وقطاع غزة منطقة اقتصادية واحدة من حيث تأثير الناتج المحلي الاجمالي على معدلات البطالة ؛ يفسر ذلك لاختلاف الظروف الاقتصادية بين المنطقتين من حيث محدودية الموارد الاقتصادية في المنطقتين رغم الاختلاف النسبي في المحدودية لصالح الضفة الغربية من جهة، ومن جهة اخرى البعد الجغرافي وفصلهما عن بعضهما البعض نتيجة سياسات الاحتلال الاسرائيلي التعسفية المتمثلة في اقامة المعابر الحدودية، والحواجز العسكرية بين المنطقتين، ناهيك عن الانقسام السياسي الفلسطيني الذي حدث منذ منتصف عام 2007م. الامر الذي ادى الى الحد من قدرة القطاعات الاقتصادية الانتاجية.

– ترتبط الاوضاع الاقتصادية الفلسطينية بالاحتلال الاسرائيلي اكثر من ارتباطه بالسياسات الاقتصادية الفلسطينية، حيث يعتبر الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد مزقته الحروب. فبالرغم من تعمق التبعية الاقتصادية للاقتصاد الاسرائيلي وفق ما جاء في اتفاق باريس الاقتصادي 1994م الذي ادى الى محدودية هيكل الاقتصاد الفلسطيني، وعدم تنوعه، الا ان سلطات الاحتلال ماطلت، وما زالت تماطل في دفع المستحقات الضريبية الشهرية (عوائد المقاصة) للسلطة الوطنية الفلسطينية. وقام الاحتلال بالقضاء على فرص التسويق للسلع الفلسطينية في الاسواق الخارجية او في السوق المحلي، وفرض قيود على دخول المستثمرين الاجانب للأراضي الفلسطينية، وكذلك على المستثمرين الفلسطينيين القاطنين في الشتات، والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية ومواردها الطبيعية المتاحة للفلسطينيين لمزاولة الأنشطة الاقتصادية المنتجة من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي تارة، وتارة اخرى من قبل المستوطنين. كما أن العملة المتداولة محلياً في السوق الفلسطيني هي الشيقل الاسرائيلي رغم انسحابه احادي الجانب من قطاع غزة، وعندما يحدث تضخم في اسرائيل يصاحبه تضخم في الأراضي الفلسطينية، واغلاق الأراضي الفلسطينية عامة بين الفينة والاخرى بعد اندلاع انتفاضة الأقصى، فيما شدد الاغلاق على قطاع غزة خاصة. وزادت عمليات الاعتقال لاسيما من القوى العاملة، وتدمير البيوت، والاراضي الزراعية، والمنشآت الصناعية، والمرافق العامة.

– اعتمدت السلطة الوطنية الفلسطينية المساعدات والمنح الخارجية كمصدر رئيسي في موازنتها العامة، لمحدودية الموارد الاقتصادية الفلسطينية، مما اوجد تشوهات في الاقتصاد الفلسطيني، وابقت رهينة لاملات وشروط الدول المانحة. وتذهب غالبيتها لأنشطة إنسانية واغاثية، وليست مشاريع منتجة توفر فرص عمل بشكل دائم. رغم ارتفاع حجم الموارد الاقتصادية غير المستغلة بسبب سيطرة الاحتلال الاسرائيلي عليها مثل الأراضي الواقعة في اراضي (c) حسب اتفاق اوسلو.

– اغرق سوق الضفة الغربية بالمنتجات الاسرائيلية، والاجنبية، وكذلك اغرق سوق قطاع غزة بالمنتجات الاسرائيلية وان انخفضت في السنوات الاخيرة بسبب الإغلاق المحكم، والسلع الاجنبية عبر المعابر الارضية (الانفاق) لتلبية احتياجات السكان الفلسطينيين في ظل قلتها وشحها في بعض الاحيان من السوق المحلي، وفي ظل انخفاض توفر المواد الخام اللازمة للإنتاج في القطاعات الاقتصادية الفلسطينية المختلفة. مما اضعف الترابط الهيكلي بين فروع الصناعة، واوجد محتكرين في السوقين.

– استنتج Okun ان معدل النمو الربع سنوي الناتج المحلي الاجمالي يزداد بوحدة واحدة، ينخفض معدل النمو الربع سنوي للبطالة بمقدار (3%) . وهذا لا يتماشى مع نتائج دراستنا اذ نجد في الاقتصاد الفلسطيني ككل ان معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي اذا زاد بوحدة واحدة، سينخفض معدل النمو السنوي للبطالة بمقدار (0.25%) . اما في اقتصاد الضفة الغربية نجد ان معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي اذا زاد بوحدة واحدة، ينخفض معدل النمو

السنوي للبطالة بمقدار (2.057%). وفي اقتصاد قطاع غزة نجد ان معدل النمو السنوي للنتائج المحلي الاجمالي اذا زاد بوحدة واحدة، ينخفض معدل النمو السنوي للبطالة بمقدار (0.31%)؛ يرجع ذلك الى ما يلي :

1. استخدم Okun سلسلة بيانات ربعية للفترة (1957-1947) أي (44) مشاهدة، بينما استخدمنا في دراستنا سلسلة بيانات سنوية للفترة (1996-2011) أي (16) مشاهدة. ولهذا تأثيره على نتائج التقدير ؛ لان البطالة تتميز بانها ظاهرة موسمية.
2. ابتكر Okun قانونه في حقبة زمنية كانت فيها ركود اقتصادي في الولايات المتحدة الامريكية، عادة تصاحبها انخفاض في الانتاجية. وهذا يتماشى مع حالة الاقتصاد الفلسطيني.
3. عالج Okun اقتصاد متقدم ومتطور صناعياً، بينما دراستنا عالجنا اقتصاد تبعي للاقتصاد الاسرائيلي، ويعتمد على المنح والمساعدات الاجنبية.

خامساً : التوصيات

تخفيض معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية يتطلب توفير البيئة الملائمة، والاليات الناجعة لكي يتم رسم السياسات الاقتصادية الفلسطينية على اساس وحدة اقتصادية متكاملة رغم ان المنطقتين منفصلتان جغرافياً، ومن الاليات المقترحة ما يلي :

- اجراء مراجعة دقيقة وشاملة للاقتصاد الكلي الفلسطيني ولن يتم ذلك إلا بإجراء مصالححة وطنية فلسطينية، وإنهاء الانقسام الفلسطيني، مع الاحتفاظ على خصوصية كل من قطاع غزة، والضفة الغربية كل على حده، وتقييم السوق الفلسطيني، وتوفير المشاريع الاستثمارية المعتمدة على كثافة عمالية.
- ايجاد سياسة مالية فلسطينية متكاملة للمنطقتين معاً بشكل متوازن تعتمد على ايجاد نظام مالي حكومي لسياستي الانفاق العام، والإيرادات العامة خاضعة للرقابة والمراجعة والفعالية، وضبطها عند مستوى معين من النفقات الجارية لتستطيع تمويل مشاريع عامة تنفذها الحكومة لها القدرة الجيدة على توفير فرص عمل للعاطلين المؤهلين.
- تفعيل وتبني سياسة الشراكة الحقيقية مع القطاع الخاص الفلسطيني ؛ كونه يعتبر المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية، واقامة علاقات تكاملية للمحافظة على فرص العمل المتوفرة حالياً، واستمرار بقائها.
- ضرورة تطوير مستويات التدريب المهني، وتحسين نوعية التدريب، وتشجيع التعليم الفني والتقني.
- العمل على توجيه التعليم نحو التخصصات التي تلبي احتياجات ومتطلبات سوق العمل الفلسطيني، وتنمية مهارات الخريجين بالمهارات الفنية اللازمة المتمثلة في مهارات الاعلام الالي (الحاسوب)، واللغتين الانجليزية، او الفرنسية ؛ للحد من الفجوة بين التعليم وسوق العمل.
- دعم المنشآت الاقتصادية، والاراضي الزراعية، والورش الصناعية، والمرافق العامة المتضررة من جراء العدوان الاسرائيلي، والعمل على اعادة تشغيلها، وتوفير فرص عمل جديدة.
- العمل على دعم تنفيذ برامج المشاريع الصغيرة مقابل التزامها بتوظيف عدد من العمال لديها، ومشاريع التشغيل الذاتي.
- ضرورة التوجه للدول العربية لبناء استراتيجية اقتصادية فلسطينية قائمة على الاعتماد على الذات بدعم عربي لتخفيف اعباء التبعية الاقتصادية الاسرائيلية للاقتصاد الاسرائيلي، وتقلص الاعتماد على المساعدات والمنح الاجنبية المشروطة.
- مطالبة دول الرباعية الدولية، والدول المانحة بالضغط على الاحتلال الاسرائيلي لوقف الاجراءات الاسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني، ووقف وضع العراقيل امام استثمارات القطاع الخاص في الأراضي الفلسطينية، والسماح لهم بإنشاء استثمارات في مناطق (c).

ملحق الجداول والأشكال البيانية

جدول (2) : التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس، والمستوى التعليمي متوسط عام الفترة (1996/2011)					
المستوى التعليمي					الجنس
دبلوم فاعلي	ثانوي	أعدادي	ابتدائي	أمي	
14.3	34.4	29.6	20.4	1.3	ذكور
75.4	13.2	6.5	4	0.9	إناث
23.5	31.1	26.2	18	1.3	الجنسين معاً

جدول (1) : التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية، حسب الجنس، والفئة العمرية متوسط عام الفترة (1996/2011)					
الفئة العمرية					الجنس
55+	45-54	35-44	25-34	15-24	
3.2	10.3	19	31.3	36.2	ذكور
0.8	3.5	13.4	42.5	39.7	إناث
3	9.1	18.2	33.1	36.6	الجنسين معاً

احتسب متوسط عام الفترة (1996/2011) وفق البيانات الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، أعداد مختلفة، 2012. فلسطين - رام الله.

جدول (4) : التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس، والمنطقة الجغرافية متوسط عام الفترة (1996/2011)			
المنطقة الجغرافية			الجنس
الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
22.7	28.5	18.9	ذكور
19.8	32	15.9	إناث
22.3	30.8	18.5	الجنسين معاً

جدول (3) : التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي ومكان العمل السابق متوسط عام الفترة (1996/2011)					
الأنشطة الاقتصادية					المنطقة الجغرافية
أخرى*	الخدمات	البناء	الصناعة	الزراعة	
14.4	17.4	30.9	11.1	26.2	الضفة الغربية
16.9	27.5	29.5	14.8	11.3	قطاع غزة
15	19.5	30.5	11.9	23.1	الأراضي الفلسطينية

احتسب متوسط عام الفترة (1996/2011) وفق البيانات الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، أعداد مختلفة، 2012. فلسطين - رام الله. * أخرى تعني الأنشطة

الجدول (5) : قيم متغيرات الدراسة													
year	Y1	X1	y2	x2	y3	x3	year	Y1	X1	y2	x2	y3	x3
1996	54.00	3.53	1.72	19.57	2.90	37.5	2004	0.86	16.13	4.44	21.74	11.92	8.65
1997	-3.90	13.85	10.36	-14.55	12.65	-8.33	2005	-5.98	3.27	13.56	-9.52	6.72	-7.46
1998	-29.73	12.82	10.56	-17.02	12.06	-24.79	2006	-1.82	3.42	-15.94	18.42	-3.49	6.45
1999	-15.38	12.52	1.26	-10.26	8.77	-13.19	2007	-0.93	9.62	-5.44	-5.56	4.94	-3.03
2000	27.27	-7.65	-11.08	11.43	-8.72	20.25	2008	12.15	13.86	-8.64	42.35	7.55	25.52
2001	73.21	-11.43	-1.99	66.67	-8.58	70.53	2009	-5.00	9.55	0.71	-1.65	7.44	-3.32
2002	30.93	-13.97	-11.94	20.00	-13.31	26.54	2010	0.00	7.61	15.11	-0.84	9.29	-0.43
2003	-8.66	9.57	25.72	-11.54	14.87	-9.76	2011	8.77	4.36	25.17	-16.95	9.25	-4.31

المصدر : احتسب وفق البيانات الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، والحسابات القومية. أعداد مختلفة، 2012. فلسطين - رام الله. <http://www.pcbs.gov.ps/default.aspx>

Descriptive Statistics : (6) الجدول						
N=16	Range	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	CV%
Y1	102.94	-29.73	73.21	8.49	26.24	309.12
y2	41.66	-15.94	25.72	3.35	12.65	377.66
y3	28.18	-13.31	14.87	4.64	8.57	184.66
X1	30.09	-13.97	16.13	5.44	9.17	168.62
x2	83.69	-17.02	66.67	7.02	23.56	335.73
x3	95.32	-24.79	70.53	7.55	23.66	313.34

Correlations : (7) الجدول							
	N=16	Y1	y2	y3	X1	x2	x3
Y1	Pearson Correlation	1.000	-0.343	-0.686**	-0.719**	0.772**	0.958**
	Sig. (2-tailed)		0.194	0.003	0.002	0.000	0.000
y2	Pearson Correlation	-0.343	1.000	0.718**	0.374	-0.578*	-0.473
	Sig. (2-tailed)	0.194		0.002	0.154	0.019	0.064
y3	Pearson Correlation	-0.686**	0.718**	1.000	0.911**	-0.596*	-0.694**
	Sig. (2-tailed)	0.003	0.002		0.000	0.015	0.003
X1	Pearson Correlation	-0.719**	0.374	0.911**	1.000	-0.465	-0.657**
	Sig. (2-tailed)	0.002	0.154	0.000		0.069	0.006
x2	Pearson Correlation	0.772**	-0.578*	-0.596*	-0.465	1.000	0.920**
	Sig. (2-tailed)	0.000	0.019	0.015	0.069		0.000
x3	Pearson Correlation	0.958**	-0.473	-0.694**	-0.657**	0.920**	1.000
	Sig. (2-tailed)	0.000	0.064	0.003	0.006	0.000	

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed). * . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

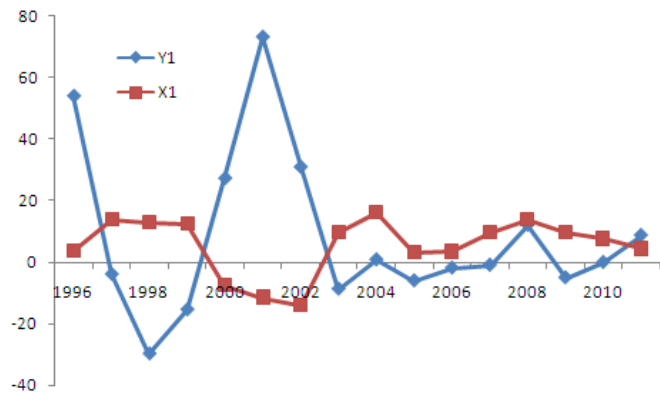
الجدول (8) : نتائج تقدير النموذج لمناطق الضفة الغربية

Dependent Variable: Y1
Method: Least Squares ; Date: 06/10/12 Time: 17:33
Sample: 1996 2011 ; Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	19.68203	5.529382	3.559535	0.0031
X1	-2.057384	0.530776	-3.876183	0.0017

R-squared	0.517654	Mean dependent var	8.487469
Adjusted R-squared	0.483200	S.D. dependent var	26.23620
S.E. of regression	18.86088	Akaike info criterion	8.828526
Sum squared resid	4980.260	Schwarz criterion	8.925099
Log likelihood	-68.62821	F-statistic	15.02479
Durbin-Watson stat	1.829469	Prob(F-statistic)	0.001679

الشكل (1) : منحني تطور قيم المتغيرتين المستقل X1 والتابع Y1



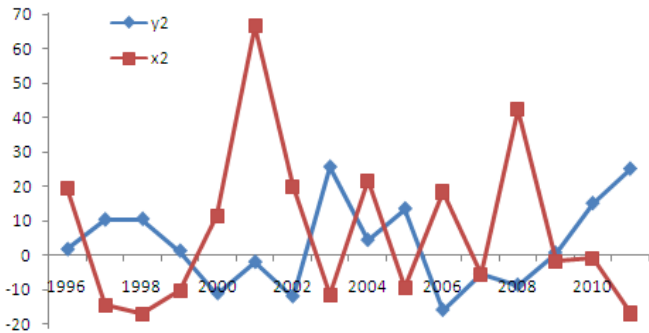
الجدول (9) : نتائج تقدير النموذج لقطاع غزة

Dependent Variable: Y2
Method: Least Squares ; Date: 06/10/12 Time: 17:40
Sample: 1996 2011 ; Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.525558	2.794423	1.977352	0.0680
X2	-0.310177	0.117075	-2.649395	0.0191

R-squared	0.333945	Mean dependent var	3.348693
Adjusted R-squared	0.286370	S.D. dependent var	12.64680
S.E. of regression	10.68359	Akaike info criterion	7.691764
Sum squared resid	1597.948	Schwarz criterion	7.788337
Log likelihood	-59.53411	F-statistic	7.019292
Durbin-Watson stat	1.944514	Prob(F-statistic)	0.019052

الشكل (2) : منحني تطور قيم المتغيرتين المستقل X2 والتابع Y2

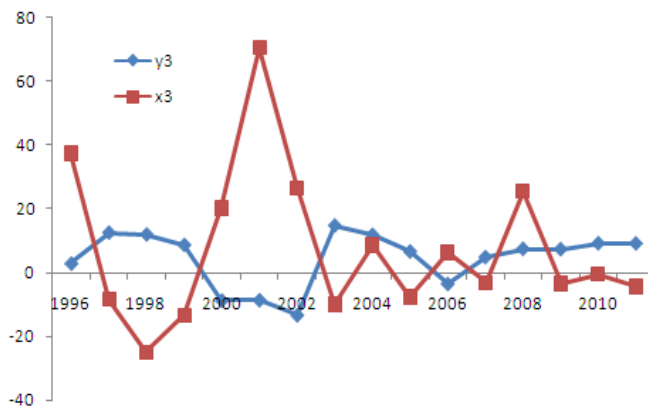


الجدول (10) : نتائج تقدير النموذج للأراضي الفلسطينية
 Dependent Variable: Y3
 Method: Least Squares ; Date: 06/10/12 Time: 17:42
 Sample: 1996 2011 ; Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.541244	1.680760	3.891837	0.0016
X3	-0.251522	0.069675	-3.609924	0.0028

R-squared	0.482087	Mean dependent var	4.641906
Adjusted R-squared	0.445093	S.D. dependent var	8.571571
S.E. of regression	6.385142	Akaike info criterion	6.662293
Sum squared resid	570.7806	Schwarz criterion	6.758867
Log likelihood	-51.29835	F-statistic	13.03155
Durbin-Watson stat	2.123180	Prob(F-statistic)	0.002842

الشكل (3) : منحنيًا تطور قيم المتغيرتين المستقل X3 والتابع Y3



الجدول (11) Tests of Normality:				
df=16	Kolmogorov-Smirnov ^a		Shapiro-Wilk	
	Statistic	Sig.	Statistic	Sig.
Standardized Residual e(y1)	0.205	0.070	0.910	0.115
Standardized Residual e(y2)	0.112	0.200*	0.954	0.563
Standardized Residual e(y3)	0.163	0.200*	0.917	0.154

a. Lilliefors Significance Correction ; *. This is a lower bound of the true significance.

الجدول (12) Pairwise Granger Causality Tests:					
Sample: 1996 2011 ; Obs=15 ; Lags: 1			Sample: 1996 2011 ; Obs=14 ; Lags: 2		
Null Hypothesis:	F-Statistic	Probability	Null Hypothesis:	F-Statistic	Probability
X1 does not Granger Cause Y1	0.01041	0.92043	X1 does not Granger Cause Y1	2.06252	0.18308
Y1 does not Granger Cause X2	1.04549	0.32672	Y1 does not Granger Cause X1	19.2979	0.00056
X2 does not Granger Cause Y2	0.00041	0.98411	X2 does not Granger Cause Y2	1.61353	0.25185
Y2 does not Granger Cause X2	0.57682	0.46222	Y2 does not Granger Cause X2	2.52431	0.13482
X3 does not Granger Cause Y3	0.13160	0.72309	X3 does not Granger Cause Y3	3.40837	0.07908
Y3 does not Granger Cause X3	2.05631	0.17712	Y3 does not Granger Cause X3	2.96762	0.10236

الجدول (13) Levene's Test for Equality of Variances:					
Standardized Residual (e1)		Standardized Residual (e2)		Standardized Residual (e3)	
F	Sig.	F	Sig.	F	Sig.
3.507	0.091	0.103	0.755	11.096	0.008

الإحالات والمراجع :

- ¹ - السيد سامي، وآخرون. مبادئ الاقتصاد، مطابع الولاء الحديثة، مصر. 2005، ص457.
- ² - خصاونة صالح، " البطالة في الأردن، أسباب وحلول " مجلة العمل، العدد (40)، 1987م، ص7.
- ³ - بلوناس عبد الله، البطالة والتشغيل في الجزائر بين الطرح النظري والواقع العملي دراسة للفترة (04-85)، بحوث وأوراق عمل ندوة عربية منعقدة خلال الفترة 26 إلى 28 أبريل 2006م. جامعة سعد دحلب البليدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بالتعاون مع اتحاد مجالس البحث العلمي العربية جزء 2. البليدة - الجزائر. ص 117.
- ⁴ - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010، مسح القوى العاملة الفلسطينية. التقرير السنوي 2010. رام الله - فلسطين.
- ⁵ - هوسمانز رالف وآخرون : مسوح السكان الناشطين اقتصادياً والعمالة والبطالة، والعمالة الناقصة، منظمة العمل الدولية، عمان، 1996، ص96.
- ⁶ - 18/09/2012 www.bahethcenter.net.
- ⁷ Okun.Qrthur.M.Potentiql GNP,its measurement and signficance (1962), Cowles Foundation, Yale university, <http://cowles.Ecom.yale.edu/p/cp/p01b/p0190.pdf>.
- ⁸ - الشوربجي محمد. أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس. ص143، ص 144.
- 17/09/2012, http://www.univ-chlef.dz/renaf/Articles_Renaf_N._06/article-08.pdf.
- 9-, Okuns law- wikipedia, the free encyclopedia, 17/09/2012, http://en.Wikipedia.org/wiki/Okuns_law
- ¹⁰ - أنجزت الحسابات بالاعتماد على البرامج : Excel 2007 ; Eviews ver 5.0 ; SPSS ver 17.0 .
- ¹¹ - الحد الأدنى للمجال dL ؛ الحد الأعلى للمجال dU ؛ عدد المتغيرات المستقلة هو 1 ؛ حجم العينة هو 16 ؛ مستوى الدلالة α .